

بيان وفد الجزائر

أمام اللجنة السادسة

الدورة السابعة والسبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة

حول "برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه "

البند 76 من جدول الأعمال

نيويورك، 21 أكتوبر 2022

—0—

السيد الرئيس،

ينظم وفد بلادي لبيانات كل من مجموعة السبعة والسبعون والصين وحركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية على التوالي ويود أن يدلي بهذا البيان بصفته الوطنية.

يشكر وفد بلادي السيد الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره الوارد في الوثيقة A/77/515 بشأن « برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة فهمه»، ويشكر كل من السيد ميغيل دي سيربا سورز، المستشار القانوني للأمم المتحدة ووكيل الأمين العام للشؤون القانونية عن العرض الوافي الذي تم تقديمه بشأن تنفيذ هذا البرنامج خلال الفترة المشمولة بالتقرير والأنشطة المقررة في عام 2023 والآثار المالية والإدارية ذات الصلة.

كما نشيد بالإدارة الفعالة لأعمال اللجنة الاستشارية للبرنامج التي قام بها السفير والممثل الدائم لغانا لدى الأمم المتحدة، السيد هارولد أدلاي أجيان بصفته رئيس للجنة، ونشكره على تقريره الذي عرضه أمامنا اليوم.

السيدة الرئيس،

في إطار التزام المجتمع الدولي بضرورة تعزيز سيادة القانون على المستوى الدولي، فإنه من الأهمية بمكان العمل على تكوين عدد كافي من الأكاديميين والممارسين في مجال القانون الدولي. وفي هذا الصدد، فلا يزال يلعب هذا البرنامج، منذ أن أنشئ قبل 57 عاما، دورا مهما في التعريف بالقانون الدولي والنهوض بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة الهادفة إلى تحقيق السلم

والأمن الدوليين، وتعزيز التعاون والعلاقات الودية بين الدول. وعلى هذا الاساس، فإننا نثمن دورات الأمم المتحدة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي، لاسيما في أفريقيا، ونرى تزايد طلبات الاشتراك فيها بمثابة دلالة قوية على حيوية هذا البرنامج وأهميته ومؤشر على حسن تنفيذه. كما ندعو بهذه المناسبة شعبة التدوين التابعة لمكتب الشؤون القانونية إلى تنوع استخدام اللغات الرسمية للأمم المتحدة عند نشرها لثقافة القانون الدولي، وذلك بغية تحقيق تكافؤ في الفرص بين المترشحين وإشراكهم من جميع البلدان الافريقية.

هذا ويقدر وفد بلادي العمل الدؤوب الذي تقوم به أيضا شعبة التدوين في برنامج الزمالات للقانون الدولي، رغم محدودية عدد المشاركين الذين يمكن استقبالهم، وهو يوفر تدريباً شاملاً يقدمه فقهاء وممارسون في القانون الدولي من ذوي المؤهلات العالية من مختلف المناطق والنظم القانونية. وفي هذا الصدد، نرحب بتنظيمها حضورياً هذا العام لدورة في لاهاي. كما ندعم إنشاء شبكات الخريجين المشاركين في برامج التدريب المنظمة في إطار برنامج المساعدة ونشيد بتزويدها الخريجين بأنشطة التعليم المستمر على شبكة الانترنت في خضم الأزمة الصحية العالمية لجائحة كوفيد-19.

كما نقدر العمل الذي قامت به شعبة التدوين في السنوات الأخيرة لتحسين الوصول إلى مراجع مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي عن طريق إنشاء وسائل مبتكرة في خدمة البث الصوتي الرقمي الخاص بها لغرض خدمة المستخدمين الذين يفتقرون إلى خدمات الإنترنت ذات التدفق العالي، لاسيما في البلدان النامية. كما نقر بضرورة زيادة التنوع اللغوي لمحتوى مراجع المكتبة السمعية البصرية من أجل ضمان تنوع مختلف المذاهب والنظم القانونية.

كما لا يفوتنا أن نعرب عن تقديرنا للدول التي قدمت تبرعاتها الطوعية لدعم تنفيذ هذا البرنامج، ونؤكد تأييدنا لبذل المزيد من الجهود لتخصيص الموارد المالية الموجهة لتمويل البرنامج من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

السيدة الرئيس،

في الختام، أود أن أعثم هذه السانحة لأجدد دعم الجزائر لأنشطة برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه والتأكد على مواصلتها

تقديم الدعم لكافة الجهود الرامية لتعزيز سيادة القانون وترسيخ ورفع الوعي بالقانون الدولي الذي يشكل ركيزة لصون السلم والأمن الدوليين ويحقق اهداف ومقاصد منظمة الأمم المتحدة.